

بعين الاعتبار البيانات الحقيقية، والتركيز على التضامن وتقاسم الأعباء والمبادئ الإنسانية والديمقراطية ذات القيمة العالمية، وتشير إلى ضرورة اعتبار البعد الإنساني أساساً للبنية التشريعية والتنفيذية مع فتح قنوات للهجرة القانونية، حيث ينبغي أن يتم تمييز العائدين طواعية وتزويدهم بمساعدات لإعادة إدماجهم؛

3. تعرب عن أسفها العميق وتعازيها الحارة فيما يخص الخسائر المأساوية في الأرواح في حوض البحر الأبيض المتوسط؛ وتحث الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط وكذلك الاتحاد الأوروبي على بذل كل جهد لمنع وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح سواء في البحر أو على اليابسة؛

4. تعرب عن تضامنها مع العديد من اللاجئين والمهاجرين ضحايا النزاعات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمييز الواضح والقمع الوحشي الذي يتعرضون له في كثير من الأحيان خلال رحلتهم عبر بلدان أخرى؛

5. تؤكد على أن الهجرة الدولية قد تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المضيفة، إدارتها بشكل سليم، كما هو ثابت تاريخياً، وهو الأمر الذي يحتاج إلى الجمع بين سبل التفكير الإيجابية من أجل فهم فعال وموضوعي لهذه الظاهرة جنباً إلى جنب مع الأهداف والأدلة القائمة على واضحة حول فوائد الهجرة وتحدياتها، بهدف تبديد الروايات المضللة التي تولد تصورات سلبية عن اللاجئين والمهاجرين بغية مواجهة ظواهر مثل كراهية الأجانب والشعبوية والوطنية والتطرف وانتشار الشبكات الإجرامية؛ وتشير وفقاً للتوقعات المختلفة إلى أن الديناميات الديموغرافية الحالية، دون احتساب النسب المتعلقة بالمهاجرين، ستكون النسبة في الدول الأوروبية بين الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة ومن هم في سن العمل 54 2070، وبالتالي فإن مساهمة الأشخاص الوافدين من الخارج يمكن أن تلعب دوراً قيماً في تنمية الاقتصادات ودعمها؛

6. تشير إلى ضرورة اعتماد سياسات على مستوى عالمي وإقليمي وأوروبي ووطني ومحلي تركز على المدى المتوسط والطويل بدلاً من الاستجابات المرتبطة بحالات الطوارئ؛ وتشدد على أن هذه السياسات يجب أن تكون متماسكة، وذات مغزى، وشاملة ومرنة، لتنظيم الهجرة كظاهرة بشرية عادية ومعالجة خواف المشروعة المتعلقة بإدارة الحدود، والحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة والإدماج الاجتماعي للاجئين والمهاجرين؛

7. تؤيد بقوة أهداف إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين وما يقابله من إجراءات لوضع ميثاق عالمي بشأن اللاجئين وميثاق عالمي بشأن الهجرة المنظمة والمأمونة والمنظمة الذي تم إقراره في مراكش، بهدف تعزيز التنسيق في مجال الهجرة الدولية، والتنقل البشري، وتدفعات اللاجئين الكبيرة ووضع اللاجئين، وكذلك وضع حلول ونهج طويلة الأمد تهدف إلى تحديد واضح لأهمية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للاجئين والمهاجرين؛

8. تؤكد على أن المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان تقر بحقوق جميع البشر، بمن فيهم المهاجرين نين، بغض النظر عن وضعهم القانوني، وتلزم الدول باحترامها، بما في ذلك المبدأ الأساسي المتمثل في عدم الإعادة القسرية؛ وتدعو إلى إيلاء اهتمام خاص للأشخاص المهمشين للغاية والذين يحتاجون إلى مساعدة طبية أو نفسية خاصة، لا سيما نتيجة للعنف أو التعذيب أو المعاملات اللاإنسانية والمهينة القائمة على أشكال التحيز أو السلوك الجنسي أو الديني أو الجنساني أو أي شكل آخر من أشكال التمييز؛ وترحب بالتدابير الملموسة التي تم اتخاذها لتلبية الاحتياجات ومواطن الضعف المحددة والمدرجة في المواثيق العالمية، وتدعو إلى تنفيذها؛ وتشير أيضاً إلى أن أوجه هذا التهميش والتي غالباً

ما تكون ناجمة عن الظروف السائدة في البلد الأصلي أو بلد العبور أو الاستقبال أو الوجهة لا تنشأ فقط بسبب هوية الفرد وإنما أيضاً بسبب الخيارات السياسية وعدم المساواة لديناميات الهيكلية والاجتماعية؛

9. تعرب عن قلقها إزاء تعرض المهاجرين واللاجئين للاعتقال التعسفي والمعاملات اللاإنسانية والمهينة، وتشير إلى أن الاحتجاز يجب أن يقتصر على حالات الضرورة المطلقة وأنه في جميع الأحوال يجب ضمان تدابير الحماية المناسبة، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى إجراءات قضائية ملائمة؛ وتشدد في هذا الصدد على ضرورة حظر احتجاز القاصرين دائماً؛ وتدعو الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط إلى إيواء جميع الأطفال والأسر التي لديها أطفال في المساكن المخصصة لذلك في المباني المحلية، حتى لا يحرموا من الحرية أثناء فحص أوضاعهم المتعلقة بالهجرة؛ وأن تفتح أمامهم وتعرض عليهم أثناء ذلك فرص الانخراط في نظام التعليم الوطني مثل رياض الأطفال والمدارس والجامعات؛

10. تشير بأن اللاجئين والمستفيدين من الحماية الاحتياطية لهم الحق في لا يتم الإلقاء بهم في بلد يتعرض فيه لسوء المعاملة أو التعذيب أو في بلدان لم تنضم إلى اتفاقية جنيف؛ وتشدد على أن الترحيل والطرده الجماعي محظور بموجب القانون الدولي؛ وتعرب عن قلقها إزاء معاملة اللاجئين والمستفيدين من الحماية الاحتياطية الذين يُعادون قسراً إلى بلدانهم أو إلى بلدان ثالثة دون رقابة كافية على وضعهم وتطلب منها أن تراعي في جميع الأحوال الصعوبات التي يواجهونها عند عودتهم إلى هذه البلدان؛

11. أن غالبية اللاجئين والمهاجرين في العالم تتم استضافتهم من قبل البلدان النامية؛ وتعترف بالجهود التي تبذلها البلدان الثالثة من أجل استقبال المهاجرين واللاجئين؛ وتشدد على أن أنظمة الدعم في هذه الدول يتعين عليها مواجهة تحديات حاسمة قد تسبب تهديدات أمنية خطيرة بسبب الأعداد المتزايدة للسكان النازحين؛ وتركز على الاهتمامات المشروعة للدول الواقعة على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض لأن تواجه نفس التحديات التي تواجهها الدول الواقعة على السواحل الشمالية للبحر المتوسط، ولذلك، تدعو إلى مزيد من التعاون وتبادل الممارسات الجيدة بين دول الاتحاد من أجل المتوسط فيما يخص استقبال وإدماج اللاجئين والمهاجرين؛ وتدعو الاتحاد الأوروبي إلى زيادة اتاه إلى الدول الواقعة على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، كما تدعوه إلى تنسيق جهوده مع المنظمات غير الحكومية وباقي الخبراء الدوليين الفاعلين على الأرض، إضافة إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

12. وتدعو الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط إلى الاستثمار بشكل صحيح في تطوير نظم لجوئهم بما يتماشى مع المعايير الدولية وملاءمة التزاماتها وفقاً للقانون الدولي فيما يتعلق باللجوء والهجرة، مع توفير خيار طلب الحماية الدولية؛ وتدعو إلى أن تراعي التشريعات ذات الصلة شدة وطبيعة الاضطهاد والتمييز الذي يواجهه المهاجرون؛

13. تدعو الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط حماية القاصرين في مجال الهجرة مع الإشارة بشكل محدد للفصّر غير المصحوبين بذويهم على أن جميع الأطفال، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين أو لاجئين، هم أولاً وقبل كل شيء أطفال غير مصحوبين بذويهم، ويجب ضمان جميع حقوقهم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، كما يتعين أن يتم وضع مصلحتهم في الاعتبار الأول عند اتخاذ جميع الإجراءات والقرارات المتعلقة بهم؛

14. العالمية على إنها فرصة لتعزيز المعايير المتعلقة بحماية الأطفال المتأثرين بالهجرة المواثيق العالمية التزامات واضحة بشأن المسائل المحددة والعاجلة، مثل الدعوة إلى وضع حد لاحتجاز الأطفال، وتحسين الإجراءات المتعلقة بالمهاجرين ممن

هم في عداد المفقودين، وتقديم الدعم من أجل لم شمل الأسر ومتابعة المسارات العادية الأخرى، ومنع حالات انعدام الجنسية للفُصّر وإدماج اللاجئين وطالبي اللجوء من الفُصّر في النظم الوطنية لحماية القاصرين، وفي نظام التعليم وفي النظام الصحي؛

15. بشأن الهجرة يجب أن تكون شفافة وشاملة ويجب أن تشمل جميع الأطراف المعنية بما في ذلك السلطات المحلية والإقليمية وكذلك المؤسسات والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات العاملة في مجال الهجرة، مع الأخذ بعين الاعتبار، قدر الإمكان، الطابع الحكومي الدولي

16. تكرر التأكيد على ضرورة أن يكون للبرلمانات الوطنية في الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط دور مركزي في كل من صياغة السياسات سواء فيما يتعلق باعتماد القوانين واللوائح المتعلقة بالهجرة أو معاملة اللاجئين؛

17. تؤكد أهمية رصد وجمع بيانات إحصائية موثوقة عن المهاجرين واللاجئين، مصحوبة بمؤشرات محددة للمهاجرين تستند إلى بيانات واقعية وليس بناء على تصورات خاطئة، مع ضمان الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في الخصوصية وحماية قواعد البيانات ومنع أصحاب البيانات من التعرض لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وتذكر بأن هذه البيانات الإحصائية ذات أهمية حيوية لكل من تطوير سياسات سليمة قائمة على الأدلة في مجال الهجرة ولضمان إبقاء الجمهور على إطلاع دائم

18. تدعو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى تعديل لائحة دبلن الحالية بطريقة تعكس مزيداً من التضامن مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تقع في خط المواجهة وتقاسم الأعباء في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي وذلك لحذف معيار الدخول غير الشرعي الأول باعتباره المعيار الرئيسي لتحديد المسؤولية؛ ولتشمل آلية دائمة وملزمة لتوطين طالبي اللجوء بين الدول 28 من أجل تخفيف العبء على الدول الأعضاء التي تستقبل المهاجر في أول دخول له، من خلال صيغة توزيع عادلة ومتوازنة وإلزامية، مع مراعاة آفاق الاندماج والاحتياج للجوء أنفسهم؛ وتحث الدول الأعضاء على عدم اعتبار التحركات الثانوية للمهاجرين غير الشرعيين داخل الاتحاد تهديداً يبرر إعادة فرض ضوابط على الحدود داخل منطقة شنغن؛

19. تحث المجتمع الدولي على المساهمة في التنمية السياسية والاقتصادية المستدامة في البلدان الأصلية؛ وتدعو حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط على وجه الخصوص على تعزيز دورها في حل النزاعات، ولا سيما المساهمة في البحث عن حلول سياسية مستدامة في المناطق التي تشهد نزاعات أو أزمات، مثل سوريا وليبيا واليمن، وكذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك لتكثيف الحوار السياسي، بما في ذلك مع المنظمات الإقليمية، ودمج جميع مكونات حقوق الإنسان والحريات الأساسية بهدف دعم المؤسسات الشاملة ومبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وتعزيز التنمية الاجتماعية والديمقراطية في البلدان الأصلية وبين السكان المعنيين؛ وتدعو في هذا السياق إلى زيادة التعاون مع دول المنطقة التابعة للجامعة العربية والاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي من أجل إدارة وإعادة توطين الأشخاص المحتاجين للحماية ومنحهم اللجوء؛

20. تشير إلى أن الهجرة ظاهرة تاريخية وعالمية ومعقدة تتطلب أيضاً اتباع نهج هيكلي ومستدام طويل الأجل لمعالجة أسبابها الجذرية، مثل الفقر وعدم المساواة والظلم وعدم الاستقرار وغياب الأمن وتغير

المتوسط على اتخاذ إجراءات تتعلق بهذه الأسباب الجذرية؛ وتشدد على الحاجة إلى نهج عالمي على مستوى البحر المتوسط لتعزيز تماسك سياسات الهجرة الخارجية والداخلية واللجوء وفي الوقت نفسه ضمان المزيد من الفعالية؛

21. تشير إلى الحاجة الملحة لتوفير فرص العمل لشباب دول جنوب البحر الأبيض المتوسط؛ وتدعو إلى تحسين الاندماج الاجتماعي وإتاحة توظيف الشباب، وهو ما يمثل تحدياً رئيسياً للمنطقة وأداة لتحقيق الاستقرار والازدهار والأمن؛ كما تدعو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المطلة على الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط إلى مواصلة التزامها مع الدول الشريكة المطلة على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط من أجل دعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تهدف إلى تعزيز مجتمع مزدهر ومندمج؛

22. نه من الضروري تعزيز التعاون في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين مع المنظمات الدولية المختصة وغيرها من المؤسسات والمنظمات النشطة في إدارة الهجرة، لا سيما في البلدان الأكثر تضرراً من أجل تقديم الدعم لها بغية استقبال المهاجرين في إطار من الاحترام حقوقهم

23. تسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل منع وحظر تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، بوسائل منها تعزيز آليات تبادل المعلومات، وتعزيز التعاون في المسائل الجنائية وضمن الدعم الكامل لإجراء تحقيقات قضائية بالتعاون مع السلطات الوطنية المختصة وتقديم المساعدة والحماية الكاملة لضحايا التهريب والاتجار بالبشر؛

24. تشدد على الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون الثنائي والدولي في مجال مكافحة المهربين والشبكات الإجرامية وكذلك من أجل منع ومكافحة الترابط بين شبكات الجريمة عبر الوطنية الإرهابية في منطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل على وجه الخصوص؛

25. على أن برامج المعونة الإنمائية ضرورية لمكافحة الأسباب الجذرية للهجرة وأن تركيزها بالتالي لا ينبغي أن ينحصر، مع ذلك، في غرض وحيد وهو إدارة الهجرة في حالات الطوارئ وإدارة الحدود؛ حث على أن تعمل المشاريع التنموية التي تستهدف المهاجرين وطالبي اللجوء على وضع أنظمة ملائمة خاصة باللاجئين وتيسير عملية الاندماج، من خلال إتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولا سيما الصحة والتعليم وخلق فرص العمل، وإيلاء اهتمام خاص للناس والفئات المهمشة، مثل الأطفال والشباب والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة؛

26. تدعو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط إلى وضع سياسات لإعادة المهاجرين إلى الدول التي من الممكن أن تستقبلهم في أمان تام وفي إطار الاحترام الكامل لحقوقهم الأساسية والإجرائية؛ وتشدد على ضرورة مساعدة البلدان الأصلية على تعزيز قدراتها على إدارة إعادة إدماج المهاجرين العائدين بطريقة مستدامة، على سبيل المثال من خلال إبرام وتنفيذ اتفاقيات إعادة القبول الخاصة بالاتحاد الأوروبي مع الدول المرشحة أو الدول الثالثة فيما يتعلق بجميع الدول في الاتحاد الأوروبي؛ وتؤكد الحاجة إلى أن تتضمن اتفاقيات إعادة القبول بنوداً تتعلق بالضمانات يصبح المهاجرون العائدون إلى بلدانهم عرضة لانتهاك حقوقهم الإنسانية أو لخطر الاضطهاد؛ وتؤكد على الحاجة إلى العودة الطوعية بدلاً من الإعادة القسرية؛

27. تطالب باتخاذ إجراءات لمكافحة شبكات الهجرة غير المشروعة وإيقاف الاتجار بالبشر؛ وترى ضرورة إنشاء قنوات آمنة وقانونية، بما في ذلك توفير ممرات إنسانية للأشخاص الذين يتمتعون بالحماية الدولية؛ وترى من الضروري وضع برامج إعادة التوطين الدائمة والإجبارية ومنح تأشيرات إنسانية للفارين من مناطق النزاع، وذلك أيضاً بهدف إتاحة إمكانية الدخول إلى دول غير عضوة لتقديم طلب اللجوء؛ وترى ضرورة إنشاء المزيد من القنوات القانونية ووضع القواعد العامة لتنظيم الدخول والإقامة، من أجل السماح للمهاجرين بالعمل والبحث عن وظيفة؛

28. تعترف بأنها تحتاج، على المدى الطويل، إلى إعطاء زخم أكبر لحل المسائل الجيوسياسية التي تؤثر على الأسباب الجذرية للهجرة، لأنه في حالات الحرب والفقر والفساد والجوع وقلة الفرص، سيظل الناس يشعرون بأنهم مجبرون على الفرار من بلدانهم، ما لم يقرر المجتمع الدولي والبلدان المعنية المساهمة في القضاء على أسباب النزوح؛ وتشير إلى أنه يجب على المفوضية والدول الأعضاء توفير موارد مالية وسياسية ودبلوماسية للمساهمة في بناء القدرات في البلدان الثالثة، على سبيل المثال من خلال تسهيل الاستثمار والتعليم والتدريب المهني وريادة الأعمال، وتعزيز نظم اللجوء وتطبيقها، مما يساعد على إدارة الحدود بمزيد من الكفاءة وتعزيز الهياكل القانونية والنظم القضائية في هـ هـ البلدان؛ وتشدد على الحاجة إلى وضع استراتيجيات طويلة الأجل تهدف إلى تحفيز النمو الاجتماعي والاقتصادي، والتدريب المهني والتعليمي، فضلاً عن التوظيف، مع التركيز على احتياجات المجتمعات المحلية وتطوير الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، ومعالجة ظاهرة هجرة العقول وتحفيز الفرص الجديدة للاستثمار طويل الأجل؛ وتلاحظ أن المشاريع والبرامج الإنمائية لا ينبغي أن تهدف فقط إلى زيادة الأصول، ولكن أيضاً إلى خلق فرص ملموسة يمكن أن تكون بديلاً قابلاً للتطبيق عوضاً عن الهجرة؛

29. تدعو الاتحاد من أجل المتوسط وحكومات الدول الأعضاء إلى وضع أولويات واضحة وأهداف قابلة للقياس لظاهرة الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ وتؤكد على أن البرلمان التي تشكل الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط يجب أن تشارك في تعريف هذه الأهداف؛ وتعتقد أنه لن يكون من الممكن اتباع سياسة أقوى وأكثر فعالية إلا من خلال إقامة إجراءات الهجرة في البحر الأبيض المتوسط على أساس نهج مشترك؛

30. المتوسط إلى الحوار مع المنظمات غير الحكومية والخبراء العاملين في البلدان الأصلية لطالبي اللجوء من أجل التوصل إلى أفضل السبل الممكنة لمساعدة الأفراد والمجموعات الاجتماعية الأكثر تهميشاً؛ وتدعو حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل غير الحكومية والخبراء البلدان المصدرة لطالبي اللجوء في تحديد الأدوات والآليات الأكثر فعالية لمنع وتوجيه هـ هـ الظاهرة؛

31. تؤكد أن نهج سياسة متماسكة على مستوى البحر الأبيض المتوسط فيما يخص أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعد واحدة من العناصر الأساسية لاستقرار وتنمية القارة في السنوات والعقود المقبلة. وتكرر التأكيد على الحاجة إلى المشاركة في تحقيق الاستقرار في بلدان منطقة الساحل والقرن الأفريقي، فضلاً عن مناطق عدم الاستقرار في الشمال والجنوب؛ وتؤكد على الارتباط الوثيق بين التنمية والأمن وسياسات الهجرة كما تدعو إلى مزيد من التعاون من أجل منع نشوب الصراعات وإدارتها، فضلاً عن معالجة الأسباب الجذرية لزعة الاستقرار والنزوح القسري والهجرة غير النظامية وتعزيز القدرة على التكيف والأفاق الاقتصادية وتكافؤ الفرص ومنع انتهاكات وخرق حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ وتذكر بأن استقرار ليبيا سيحد من تدفق اللاجئين إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط مع ضمان حماية أفضل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية سواء بالنسبة للمواطنين الليبيين الذين أجبروا

على ترك منازلهم أو اللاجئين والمهاجرين الأجانب؛

32. تشير إلى أن مشكلة الهجرة في جنوب الصحراء تتطلب شراكة أقوى مع أفريقيا بهدف تحقيق تحول اجتماعي واقتصادي كبير في القارة الأفريقية على أساس المبادئ والأهداف التي حددتها البلدان الأفريقية في جدول أعمال الاتحاد الأفريقي؛ وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030 مستداماً من المنظمات الدولية والدول المتقدمة، وخاصة لصالح الدول الأقل نمواً في القارة الأفريقية؛

33. تعيد تأكيدها على لتكثيف الجهود الطريق الأوسط المتوسطي المهريين والتجار غير القانونيين من ليبيا أو البلدان الأخرى. وتذكر أن جميع السفن العاملة في البحر المتوسط يجب أن تمتثل للقوانين الدولية المعمول بها؛

التحفظات التي أبدتها الوفود على التوصية بشأن "الهجرة ووضع اللاجئين في البحر المتوسط" التي اعتمدها الجمعية البرلمانية

14 فبراير 2019.

- تحفظ الوفود الإيطالية والنمساوية على الفقرة 7.

- 26 18 8 7

- أعرب الوفد الهنغاري تحفظه على التوصية برمتها.

- أوضح الوفد التركي أن التوصية "ينبغي ألا تفسر على أنها تضم أي شكل من أشكال الاعتراف بمطالبة الإدارة القبرصية اليونانية بتمثيل جمهورية قبرص، أو أي التزام لتركيا يجعلها تدخل في أو تتعامل مع السلطات أو المؤسسات التابعة لما يسمى "جمهورية
" " . 25